الملك وولي العهد رئيس الوزراء يعزيان ملك إسبانيا

بعث حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم برقية تعزية ومواساة إلى صاحب الجلالة الملك فيليبي السادس ملك مملكة إسبانيا الصديقة، وذلك في ضحايا حادث تصادم قطارين في مقاطعة طليطلة وسط إسبانيا.

وأعرب جلالته في البرقية عن خالص تعازيه وصادق مواساته لجلالة ملك إسبانيا وأسر الضحايا والشعب الإسباني الصديق، متمنيًا للمصابين الشفاء العاجل.

كما بعث صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، برقية تعزية ومواساة إلى صاحب الجلالة الملك فيليبي السادس ملك مملكة إسبانيا الصديقة، وذلك في ضحايا حادث تصادم قطارين في مقاطعة طليطلة وسط إسبانيا.

كما بعث صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء برقيتي تعزية ومواساة مماثلتين إلى صاحبة السمو الملكي الأميرة ليونور أميرة أستورياس، وليّة عهد مملكة إسبانيا، ودولة السيد بيدرو سانشيز بيريز كاستيخون رئيس وزراء مملكة إسبانيا.

شراكة مع إحدى كبرى الجامعات المرموقة عالميا..

جامعة البحرين للتكنولوجيا «UTB» تعزز شراكاتها الدولية بتوقيع مذكرة تفاهم مع جامعة العلوم الماليزية «USM»

وقعت جامعة البحرين للتكنولوجيا (UTB) مذكرة تفاهم مع جامعة العلوم الماليزية (USM)، التي تُعد إحدى الجامعات الرائدة وأعرقها في ماليزيا وتتبوأ المرتبة 128 عالمياً والثانية على مستوى الجامعات الماليزية بحسب تصنيف QS للجامعات.

وجرت مراسم التوقيع في الحرم الجامعي الرئيسي لجامعة العلوم الماليزية في (بولاو بينانغ) بماليزيا؛ حيث وقّع المذكرة نيابةً عن جامعة البحرين للتكنولوجيا الدكتور هيثم القحطاني، نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية، فيما وقّعتها عن جامعة العلوم الماليزية البروفيسور حبيبة عبد الوهاب، نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي والابتكار. وجاء ذلك بحضور البروفيسور هشام محمد أحمد، مدير مركز البحث العلمي بجامعة البحرين للتكنولوجيا، والبروفيسور الدكتور سيلفاكومار مانيكام، مدير مركز أبحاث الأمن السيبراني في جامعة العلوم الماليزية.

وتشمل مجالات التعاون المحددة بموجب مذكّرة التفاهم دراسة طرح برامج أكاديمية مشتركة، والتعاون في مجالات البحث والتطوير مع التركيز على الأمن السيبراني والتقنيات الرقمية، بالإضافة إلى تنظيم ورش العمل والبرامج التدريبية المتبادلة، وتعزيز تبادل الطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية. وتأكيداً لدعم التجربة الطلابية، تركز الاتفاقية أيضاً على تنشيط التعاون الطلابي الفعّال من خلال تبادل الوفود والزيارات الميدانية، وتنظيم مؤتمرات ومسابقات طلابية مشتركة تثري الجانب المهارى والمعرفي لدى الطلبة.

من جانبه، أشار الدكتور حسن علي الملا، رئيس جامعة البحرين للتكنولوجيا (UTB)، إلى أن الشراكة مع جامعة العلوم الماليزية (USM) تأتي كخطوة تنموية تترجم رؤية الجامعة في التواصل مع المراكز العلمية العالمية المتقدمة. وأكد أن التركيز المشترك على مجالات المستقبل كالذكاء الاصطناعي، والأتمتة، والأنظمة الرقمية، والأمن السيبراني سينعكس مباشرة على صقل مهارات طلبة الجامعة وباحثيها، ورفدهم بالتطبيقات العملية التي تضمن جاهزيتهم العالية لسوق العمل المحلي والعالمي.

وتأكيداً لأهمية هذه الخطوة، رحّب الأستاذ الدكتور عبد الرحمن محمد، رئيس جامعة العلوم الماليزية (USM)، بتوقيع هذه المذكرة، معرباً عن اعتزاز الجامعة بالتعاون مع جامعة البحرين للتكنولوجيا (UTB). وأكد أن هذه الشراكة تفتح أبواباً جديدة للتبادل المعرفي والبحثي وتدعم مسيرة الابتكار لدى الجانبين، مشيراً إلى أن جامعة (USM) تسعى دائماً لتوسيع شبكة علاقاتها الدولية مع المؤسسات التعليمية الطموحة لتبادل الخبرات، وتطوير المهارات الطلابية، وتقديم مخرجات بحثية تخدم القضايا التكنولوجية والمجتمعية ذات الاهتمام المشترك.

وفي هذا السياق، صرّح الدكتور هيثم القحطاني، نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية، قائلاً: «يسعدنا تعزيز آفاق التعاون مع جامعة العلوم الماليزية (USM)، المتميزة بريادتها وسمعتها الدولية المرموقة في مجالات التعليم والبحث العلمي. وتجسد هذه الشراكة التزام جامعة البحرين للتكنولوجيا (UTB) الراسخ بتأسيس تحالفات عالمية نوعية تثري تجربة طلبتنا التعليمية وتفتح أمامهم آفاقاً جديدة. إن هدفنا الأسمى هو دمج الخبرات العالمية داخل قاعاتنا الدراسية، وإعداد جيل من الخريجين القادرين على المواكبة في عالم يتسم بالترابط والتطور التكنولوجي السريع. ونود أن نتقدم بجزيل الشكر لجامعة (USM) على حسن الاستقبال وحفاوة الضيافة، مؤكدين تطلعنا المشترك الى ترجمة هذه الاتفاقية إلى مبادرات ومشاريع ملموسة تعود بالنفع على منتسبي الجامعتين ومجتمعاتنا».

وأكد الأستاذ الدكتور هشام أحمد، مدير مركز البحث العلمي بالجامعة، أن هذه الشراكة ترسي مساراً واضحاً للتعاون البحثي بين جامعة البحرين للتكنولوجيا (UTB) وجامعة العلوم الماليزية (USM)، ولا سيما مع مركز بحوث الأمن السيبراني في (USM)، الذي يمتلك خبرات نوعية في مجال يكتسب أهمية متزايدة لمملكة البحرين والمنطقة. وأوضح أن المباحثات التي شهدتها الزيارة أسفرت عن تحديد مجالات واعدة لمشاريع بحثية مشتركة، وإشراف شامل على طلبة الدراسات العليا، مؤكداً التزام الجانبين بالعمل عن كثب لصياغة مقترحات أبحاث نوعية، وتحويل هذه التفاهمات إلى مخرجات علمية ذات قيمة عالية وأثر ملموس على قطاع الصناعة والمجتمع.

ويأتي توقيع هذه المذكرة في إطار جهود جامعة البحرين للتكنولوجيا المستمرة لتوسيع شبكتها الأكاديمية الدولية، وتعزيز قدراتها في مجالي البحث والتدريس من خلال التعاون مع جامعات رائدة حول العالم. كما تدعم هذه الخطوة التزام الجامعة بتوفير فرص الانفتاح الدولي لطلبتها وأعضاء هيئة التدريس، وإتاحة الفرص البحثية لهم، وتمكينهم من الوصول إلى الخبرات العالمية.

وتتكامل هذه الشراكة مع «رؤية البحرين الاقتصادية 2030»، التي تجعل من التعليم والبحث العلمي والابتكار ركيزة أساسية لبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة. إذ تسهم جامعة البحرين للتكنولوجيا (UTB)، عبر ربط الطلبة والباحثين البحرينيين بالمؤسسات الدولية المرموقة، في صقل الكفاءات الوطنية الماهرة وتعزيز القدرات البحثية بما يحقق تطلعات الرؤية الوطنية.

كما تُثمّن جامعة البحرين للتكنولوجيا (UTB) الدعم والتوجيه المستمرين من مجلس التعليم العالي في مملكة البحرين؛ حيث أسهمت جهوده الحثيثة للارتقاء بجودة التعليم العالي وتشجيع التعاون الأكاديمي الدولي في تهيئة بيئة نموذجية لتطور مثل هذه الشراكات وانطلاقها، بما يعزز مكانة البحرين كمركز إقليمي رائد للتعليم العالي.

مالية النواب تؤيد مقترح تثبيت زيادة علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين بواقع 40 دينارا شهريا

كتب: وليد دياب

أوصت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب بالموافقة على مقترح إدراج زيادة علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين التي تم إقرارها في الميزانيتين العامتين للدولة 2023–2024و 2025– 2026 بواقع 40 دينارًا شهريًا، ضمن الموازنة العامة للدولة كاعتماد سنوي ثابت، على أن يكون مبلغ علاوة تحسين المعيشة 230 دينارًا للمعاشات التي لا تتجاوز 700 دينار، و205 دنانير للمعاشات التي تتراوح بين 700 – 1500 دينار، و115 دينارا للمعاشات التي تفوق 1500 دينار.

والتقت مالية النواب بوفد من وزارة المالية والاقتصاد الوطني برئاسة السيد يوسف عبدالله الحمود وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني للشؤون المالية، بتاريخ 23 نوفمبر 2025م، حيث أشار وفد الوزارة إلى أنه يفضل إدراج مثل هذه الاقتراحات ضمن مناقشات مشروع قانون اعتماد الميزانية العامة للدولة، على اعتبار أنها تخضع للعديد من الفلسفات والمنهجيات المالية المتعارف عليها أثناء وضع الميزانيات، كما يترتب عليها تكاليف عالية، وهو الأمر الذي يستوجب تداولها ومناقشتها ضمن الإطار المالي المختص لضمان توافقها مع استراتيجيات الدولة.

مجلس النواب يصوت على تعديل قانون الجمعيات والأندية الثلاثاء

يصوت مجلس النواب في جلسته يوم الثلاثاء القادم على مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة، والذي يتضمن استحداث وسائل بديلة للعقوبات الواردة في القانون الحالي، بإضافة جزاءات إدارية تمنح الجهة الإدارية – وفقاً لطبيعة المخالفة – التدرّج في توقيع الجزاء الإداري.

وأيدت كل من وزارة شؤون الشباب ووزارة التنمية الاجتماعية والهيئة العامة للرياضة والاتحاد البحريني لكرة القدم والاتحاد البحريني لذوي الإعاقة وعدد من منظمات المجتمع المدني، المشروع بقانون، مؤكدين انه خطوة مهمة تصبّ في مصلحة تحسين أداء إدارة الجمعيات الأهلية، وتعزيز الرقابة والانضباط داخل الجمعيات والنوادي والمؤسسات، ويسهم في حماية المصلحة العامة من خلال تحديد المسئوليات والعقوبات في حال ارتكاب المخالفات.

فيما اعتبرت جمعية المحامين البحرينية التعديل تراجعاً عن الحقوق والحريات التي تعزّز مكانة مملكة البحرين وسمعتها كدولة قانون ومؤسسات، وأنّه من الأولى إتاحة مزيد من الحرية للجمعيات والمؤسسات للعمل التطوعي والخيري لخدمة المجتمع، والقيام بدور مساند لدور مؤسسات الدولة في هذا الشأن.

وينص التعديل على «مع عدم الإخلال بالمسؤولية المدنية أو الجنائية، للهيئة الإدارية المختصة عند ثبوت ارتكاب رئيس أو أي من أعضاء مجالس إدارات الجمعيات أو الأندية الثقافية أو الاجتماعية أو رئيس أو أي من أعضاء مجالس أمناء أو مديري المؤسسات الخاصة أي مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له أن تُنذر المخالف بالتوقف عن المخالفة وإزالة أسبابها وآثارها فوراً أو خلال الفترة الزمنية التي تحددها، وفي حال عدم امتثاله يكون لها أن تُصدر قراراً مسبباً بتوقيع غرامة إدارية لا تزيد على خمسين ديناراً، وتضاعف الغرامة في حال تكرارها، وتتعدد الغرامات بتعدد المخالفات.

خدمات النواب تؤيد وزارة العمل وغرفة التجارة

رفض إلزام الشركات بنشر الوظائف الشاغرة في معرض التوظيف الإلكتروني

أيدت لجنة الخدمات بمجلس النواب رأي وزارة العمل وغرفة التجارة والصناعة برفض مقترح بتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي الذي يتضمن إلزام كافة الشركات الحكومية وغير الحكومية بإرسال الوظائف الشاغرة لديها إلى وزارة العمل لنشرها في معرض التوظيف الإلكتروني، وفرض غرامة مالية بحقّ أصحاب العمل المخالفين، لا تقل عن 200 دينار ولا تزيد على 500 دينار على كل صاحب عمل مخالف.

وجاء رفض لجنة الخدمات للمقترح بناء على ان عقد العمل هو من العقود الرّضائية التي تقوم على مبدأ حرية التعاقد، وفقاً للقواعد العامة، وهذا يعني أنّ صاحب العمل من حقّه اختيار العامل البحريني من دون الحاجة الى إلزامه بإرسال قوائم الوظائف الشاغرة، وبالتالي فالوضع الحالي فيه من المرونة التي تسمح لصاحب العمل بإرسال الوظائف الشاغرة إلى الوزارة أو التوظيف المباشر للعامل البحريني من قِبَل صاحب العمل.

كما رأت اللجنة أنّ السياسات المطبّقة التي تتمثّل في فرض نسب البحرنة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وربط الالتزام بهذه النسب بالمشاركة في المناقصات والمشاريع الحكومية، إلى جانب سياسة تفضيل المواطن البحريني بصفته خيارًا أوّل للتوظيف، تُعدّ من المسارات الفعّالة والمرنة في تعزيز فرص العمل للمواطنين، مضيفة أنّ هذه السياسات تمثل نهجاً عملياً ومتزناً يوازن بين احتياجات سوق العمل وحقوق المواطنين، ويسهم في دمج الكوادر الوطنية بشكل مستدام في القطاع الخاص.

واشارت اللجنة الى أنّ هناك حزمة متكاملة من البرامج والمبادرات الهادفة إلى تعزيز توظيف المواطنين في القطاع الخاص، وهو ما يجعل الاقتراح بقانون غير ضروري، ومنها:

برنامج دعم الأجور، وبموجبه يحصل العامل البحريني على دعم يصل إلى:

70–% في السنة الأولى.

50–% في السنة الثانية.

30–% في السنة الثالثة.

وهذا الدعم يشمل المؤهلات كافةً، ويعزّز من تنافسية البحريني في سوق العمل، ويخفّف الأعباء عن أصحاب الأعمال.

إلى جانب ذلك، هناك العديد من برامج التدريب والتأهيل المجانية والنوعيّة التي تساهم في رفع كفاءة البحرينيين وتزويدهم بالمهارات المطلوبة لسوق العمل، ومنها: برنامج «فرص» للتدريب على رأس العمل، وبرنامج «ضمان» للتدريب مع ضمان التوظيف، وبرامج الشهادات الاحترافية.

وأشارت اللجنة إلى الفقرة (ب) من المادة (43) من القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن تنظيم سوق العمل، والتي نصّت على أن «يُراعَى في اقتراح هذه الرسوم ما تتضمّنه الخطة الوطنية بشأن سوق العمل، ومدى قدرة العامل البحريني على المنافسة في سوق العمل، وأنّ التدرج في زيادة الرسوم يجب أن يقابلها التدرج في نسبة البحرنة».

وهذا النص يمتاز بالمرونة من خلال زيادة كلفة العامل الأجنبي، مما سيسهم في جعل البحريني هو الخيار الأول، وبالتالي سيوفر فرص العمل للمواطنين جنباً إلى جنب مع المسارات الأخرى المذكورة.

بناءً على ما تقدّم، رأت اللجنة أنّ إلزام أصحاب العمل بإرسال كشوف الوظائف الشاغرة إلى وزارة العمل، وفرض غرامات مالية في حال عدم الالتزام، لا يتماشى مع هذا النهج، وقد يُسهم في إرباك أصحاب العمل، وتقليص مرونة التوظيف، دون أن يحقّق إضافة حقيقية على مستوى النتائج.

بدورها رأت وزارة العمل إنّ السياسات التي تنتهجها في توفير فرص العمل للمواطنين تعتمد على قدرة المملكة على جذب الاستثمارات وإقامة المشروعات الكبرى التي تمكّن سوق العمل من خلق الوظائف ذات الأجور المجزية للمواطنين، ويتطلب ذلك انفتاح سوق العمل البحريني ومواكبته للمتغيّرات الإقليمية والعالمية، وأن تكون البيئة المنظّمة جاذبة من الناحيتين التشريعية والتنظيمية ومن خلال تقديم التسهيلات التي تعزّز هذا النهج.

كما اشارت غرفة تجارة وصناعة البحرين، ان التعديل المقترح يمسّ بحرية صاحب العمل وسلطته التنظيمية والتقديرية، ويضع قيودًا غير واقعية على التوظيف في القطاع الخاص، وإنّ معاقبة صاحب العمل جنائياً حال عدم قيامه بتوظيف أي عامل في منشأته دون الرجوع إلى الكشوف الخاصة بالباحثين عن العمل بوزارة العمل أو إرساله الوظائف الشاغرة لها، يتضمّن شبهة عدم الدستورية بالنيل من جوهر الحق والحرية.

وأضافت ان المقترح لا يتوافق مع قانون تنظيم سوق العمل، في حين أنّ الرؤية التشريعية والاقتراحات لتعديل القوانين يجب أن تكون متكاملة ومتّسقة وموحدة لتتماشى مع الأهداف وتحقيقها بشكل فعّال، لافتة الى ضرورة إيجاد الحلول الجذرية والفعّالة والمنطقية، بدلاً من فرض الغرامات على البحرينيين من أصحاب الأعمال من غير الوصول إلى النتائج المرجوّة.

العمل: ربط إلكتروني مع «تنظيم سوق العمل» لإتاحة الوظائف المناسبة للبحرينيين قبل استقدام الأجانب

كتبت: ياسمين العقيدات

أكدت وزارة العمل إنشاء ربط إلكتروني مع هيئة تنظيم سوق العمل، يتيح تحويل المهن المناسبة للبحرينيين إلى الوزارة عند تقدم أصحاب العمل بطلبات استقدام عمالة أجنبية من الخارج، بما يمكّن الوزارة من عرض مزايا توظيف المواطنين على أصحاب العمل، وتعزيز فرص إحلال العمالة الوطنية في الوظائف المتاحة بالقطاع الخاص.

جاء ذلك في رد الوزارة على الاقتراح برغبة بشأن توفير قاعدة بيانات متكاملة لدعم تطبيقات التحولات الرقمية في التوظيف وإحلال البحرنة في سوق العمل البحريني، تتضمن معلومات عن مؤهلات ومهارات الباحثين عن عمل ومتطلبات الشواغر الوظيفية في القطاع الخاص.

وأوضحت الوزارة أنها أنشأت في عام 2019 منصة إلكترونية متخصصة بالتوظيف والتدريب، تقدم خدمات ميسرة للباحثين عن عمل وأصحاب العمل، إلى جانب خدمات التأمين ضد التعطل، وتمثل قاعدة بيانات متكاملة تتضمن مؤهلات الباحثين عن عمل ومهاراتهم، ومتطلبات الشواغر الوظيفية المتاحة في القطاع الخاص ومدى ملاءمتها للمواطنين.

وأضافت أن المنصة توفر مختلف الخدمات المرتبطة بعمليات التوظيف والتدريب التي تقدمها الوزارة، وتسهل إجراءات تسجيل الباحثين عن عمل، من خلال الحصول على بيانات المتقدمين من مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة، دون تحميلهم عناء تقديم المستندات الثبوتية أو إرفاقها.

وشددت الوزارة على أنها عملت، في إطار إحدى مبادرات الخطة الوطنية لسوق العمل 2026–2023، وبالتعاون مع صندوق العمل «تمكين» وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية والجهات الحكومية ذات العلاقة، على إطلاق مبادرة «منصة مهارات التوظيف» مطلع عام 2025.

وأشارت إلى أن المنصة تمثل منظومة إلكترونية توفر بيانات شاملة ومتكاملة عن أهم المهارات التي تحتاج إليها الجهات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي، بما يسهم في تطوير مخرجات التعليم ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل، موضحة أن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية تتولى تنفيذ المشروع بتمويل من صندوق العمل «تمكين».

وفي سياق متصل، لفتت الوزارة إلى أنها تعمل، ضمن مبادرات مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل في الخطة الوطنية لسوق العمل 2026–2023، وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ومجلس التعليم العالي والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة، على تعزيز التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، والتركيز على التخصصات المطلوبة، ووضع الحلول للتخصصات التي تواجه صعوبة في الاندماج في سوق العمل.

وبينت أنها تزود وزارة التربية والتعليم بصورة دورية بالإحصاءات المتعلقة باحتياجات سوق العمل، للتعرف على حجم الطلب الفعلي من أصحاب العمل على التخصصات الجامعية المختلفة.

وأضافت الوزارة أنها أطلقت برنامج «توظيف بلس»، وهو خدمة إلكترونية تستهدف دعم توظيف البحرينيين الباحثين عن عمل بالشراكة مع القطاع الخاص، وتقدم لهم خدمات الإرشاد المهني ومطابقة الوظائف، بما يساعدهم على الحصول على فرص عمل في القطاع الخاص والاستمرار فيها، من خلال مكاتب توظيف خاصة.

وفي المقابل، أبدى الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين موافقته على الاقتراح برغبة، مشيراً إلى ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل، وما وصفه بـ«الكابوس» الذي يعاني منه المجتمع البحريني.

وأكد الاتحاد أن المشروع يصب في مصلحة تعزيز فرص بحرنة الوظائف، معتبراً أن إلزام المنشآت بإحلال العمالة الوطنية من شأنه الإسهام في تنشيط الحركة التجارية وزيادة تدفق النقد في السوق المحلي.

وأشار إلى أن تشريعات عدد من دول مجلس التعاون الخليجي في مجال توطين الوظائف تجاوزت ما يتضمنه المقترح، من خلال إقرار نصوص ملزمة لأصحاب العمل بتوظيف المواطنين، مستشهداً بالتشريعات المعمول بها في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ودولة قطر.